

(١٤٦٤) وعنه (ع) أنه قضى فى رجلٍ دخل دار قومٍ بغير إذنهم فعقره كلبُهُم ، قال : لا ضمانَ عليهم ، قيل : فإن دخل بإذنهم ؟ قال : يُضَمَّنُونَ .

(١٤٦٥) وعنه (ع) أنه قال : لا يُقْتَصُّ من المُنْقَلَةِ^(١) ولا من السَّمْحاقِ^(٢) ولا مما هو دونهما ، يعنى عليه السلام ، ما هو دونهما إلى الدِّماغِ وداخلِ الرأسِ ، قال : وفيها الدية ولا يقاد من المأمومة^(٣) ولا من الجائفة^(٤) ولا من كسر عظمٍ وفى ذلك كَلْبُ الْعَقْلِ ، والأصل فيما يُقْتَصُّ منه من الجراحات والجنايات على أعضاء وغير ذلك أن كل ما يوصل إلى القصاص منه بلا زيادةٍ ولا نقصانٍ ويؤمّن فيه الاعتداء ولا يخاف فيه^(٥) موتُ المقتصص منه فالقصاص فيه مباحٌ ، وما عدا ذلك فالدية فيه من مال الجاني إذا كان حرّاً بالقًا جائز الأمر متعمداً للفعل، والدية فيما تجب فيه الدية على العاقلة من الخطأ^(٦) . وقد ذكرنا ما تعقّله العاقلة^(٧) من جراحات الخطأ .

(١٤٦٦) وعن على (ع) أنه قال فى امرأةٍ قَطَعَتْ ذَكَرَ رجلٍ ورجلٍ قطع فرجَ امرأةٍ مُتَعَمِّدِينَ ، لا قصاص بينهما ويضمن كل واحدٍ منهما الدية فى ماله ويعاقب عقوبةً موجعةً ويجبر الرجلُ إن كان زوجَ المرأةِ على إمساكها . (١٤٦٧) وعن جعفر بن محمد (ع) أنه قال فى الرجل يجمع امرأته

(١) حش ى - المنقلة الشجة التى تنقل منها قرأش العظام وهى قشور تكون على العظم دون اللحم ، من القاموس .

(٢) حش ى - السّمحاق قشرة رقيقة فوق عظم الرأس وبها سميت الشجة إذا بلغت إليها سمحاقاً .

(٣) حش ى - وشجة آمة ومأمومة بلغت أم الرأس .

(٤) حش ى - الجائفة الطعنة تبلغ الجوف .

(٥) ز ، ى منه .

(٦) ز ، ى - فى .

(٧) ط ، ز ، ى ، د ، ع - من جراحات الخطأ ، س - من الخطأ .